السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

أ. أحمد باي

إضافة إلى جملة التغيرات التي طرأت على المنظومة الدولية مع بداية تسعينيات القرن العشرين، شهد العالم العديد من التفاعلات والأحداث الدولية شكلت سياقا جديدا للعلاقات الدولية، ومكانة الدول العربية في ذلك، سواء من حيث التأثير أو التأثر، ومن أهم هذه الأحداث أحداث 11 سبتمبر 2001 م الممثلة في العمليات الإرهابية التي ضربت برجي التجارة العالمية، ومقر البنتاغون في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الأحداث التي ترتبت عنها جملة من التغيرات في العلاقات الدولية، بدايتها تغير أو ظهور الوجه الحقيقي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتبني الحرب الكونية على الإرهاب الدولي، وكذلك تبلور نظام من العلاقات الاقتصادية بين الغرب والعالم الثالث والعالم العربي بصفة خاصة، وتبني الولايات المتحدة الأمريكية مشروع دمقرطة العالم العربي انطلاقا من اعتبار البيئة العربية الإسلامية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية) توفر الظروف الملائمة لتنامي الظاهرة الإرهابية وانتشارها.

في ظل كل هذه التغيرات والبناءات الجديدة في العلاقات الدولية، و بناء على التوجهات الجديدة للسياسة الأمريكية تجاه العالم العربي، يمكن طرح العديد من الأسئلة تتعلق بحقيقة هذا الاهتمام مثل:

أ- ما مدى جدية الولايات المتحدة الأمريكية في مسعى دمقرطة الأنظمة السياسية العربية؟

ب- هل فعلا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تضحي بمصالحها والتي تحفظها أنظمة تسلطية في سبيل تحقيق الديمقراطية للشعوب العربية؟

هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة.

أولا: أحداث 11 سبتمبر 2001 م وإعادة بناء دعائم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي:

رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة بين الجمهوريين والديمقراطيين، فإن السياسة الخارجية الأمريكية ارتكزت أساسا على المصلحة القومية العليا حتى لو كان ذلك على حساب قواعد ومبادئ المجتمع الدولي. فالإمبراطوريات -حسب هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق-"لا تهتم بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي"[1]. على هذا النحو مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في العلاقات الدولية.

وتعكس تلك السياسة استراتيجياتها المتعاقبة للتأثير الفعال في المنظومة الدولية، ولعب الدور الأساسي في النسق العالمي للعلاقات الدولية منذ نهاية القرن 19م، إلى إدارات الألفية الثالثة وفي تفاعلاتها المصلحة الأمريكية بالأساس[2].

إذن فالثابت هو المصلحة والمتغير هو آليات أو سياسات تحقيق هذه المصلحة، وقد تراوحت السياسة الخارجية الأمريكية بين مبدأين أساسيين:

الأول: "مبدأ القوة": وهو المبدأ الذي أرساه الرئيس الأمريكي الأسبق "روزفلت"، تحت اسم سياسة العصا الغليظة، وهي السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة دور شرطي العالم، وبخاصة في أمريكا اللاتينية في تلك المرحلة، تلك السياسة التي جاءت مبررا الممارسات الأمريكية كقوة عظمى ومن ثم فهي القادرة على حراسة وضبط العلاقات الدولية، وفرض القانون الدولي.

الثاني: المبدأ الويلسوني: وينطلق من ضرورة امتثال الأمم الأخرى للقيم الأمريكية من خلال منظومة كونية، فالمبرر الذي بموجبه وافق "ويلسون" على المشاركة في الحرب العالمية الأولى كان إعادة تشكيل العالم على صورة أمريكا.

ولم تتوان الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق هذين المبدأين في السياسة الخارجية طيلة العقود السابقة، وقد اتضح ذلك بشكل جلي في العقد الأخير من القرن الـ 20م، حيث تم استخدام القوة أكثر من مرة في العديد من القضايا بخاصة في تلك القضايا المتعلقة بالعالم العربي[*].

غير أن إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" قد تبنت توجهات يمينية متطرفة ترفع شعارات الاستثنائية الأمريكية، والمصلحة القومية، واستخدام القوة في نشر القيم الأمريكية إذا تطلب الأمر، وهو ما ورد في

وثيقة نشرت في مجلة "فورين أفيرز" تحت عنوان "حملة النهوض بالمصالح القومية"[3].

حيث عكست تلك الوثيقة رؤية الإدارة الأمريكية للعالم. ولعل أخطر ما تضمنته هو: "أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش مرحلة ما بعد الحرب الباردة ويجب استثمارها لتأكيد هيمنتها العالمية، لأن هذه المرحلة تقدم فرصة إستراتيجية، يمكن من خلالها التأثير على شكل العالم المستقبلي، ويجب أن تبدأ عملية رسم سياسة خارجية جديدة من الاعتراف بأن الولايات المتحدة تتمتع "بموقع استثنائي" يتيح لها فرض تصوراتها ورؤاها العالمية.

كما شددت هذه الوثيقة على أهمية توظيف القوة لتحقيق المصلحة الأمريكية، وذلك بالتركيز على المصلحة القومية. (وهوما تمت الإشارة إليه في التغيرات السياسية على المنظومة الدولية).

وتضيف "كوندوليزا رايس" – وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة- في هذه الوثيقة أنه "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لتوظيف القوات المسلحة في مواجهة ظهور أي قوة عكسية عدائية في منطقة آسيا، والمحيط الهادي، والشرق الأوسط، ومنطقة الخليج، وأوربا، وهي مناطق لا تضم مصالحنا فحسب - تقول رايس- بل مصالح كل حلفائنا الأساسيين، والقوات الأمريكية المسلحة هي الوحيدة القادرة على تنفيذ هذه الأهداف".

فإذا كانت هذه الوثيقة شكلت الملامح العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في بداية الألفية الثالثة، فإن هذه السياسة تأثرت بالأفكار الجاهزة للمحافظين الجدد الذين سيطروا على أهم المواقع في الإدارة الأمريكية الحاكمة.

- المحافظون الجدد كنخبة سياسية مسيطرة:

لم تكن الإيديولوجية المحافظة بشيء جديد في الحياة السياسية الأمريكية، حيث وجدت منذ عقود، غير أنها لم تجد صدى قويا حتى الستينيات من القرن الماضي حين كان مناخ الحرب البادرة والرغبة في تكريس القيم الأمريكية في مواجهة المد الشيوعي مما أدى إلى ظهور الأفكار المحافظة على سطح الحياة السياسية والفكرية.[4]

وقد شهدت بداية الثمانينيات الصعود اللافت لليمين الديني وذلك أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي السابق – رونالد ريغن - تحت شعار الولادة الجديدة للمسيحيين، وينطلق هذا الطيف السياسي الديني من فكر أو مبدإ تقسيم العالم إلى معسكرين معسكر الخير الذي يضم

المسيحيين، ومعسكر الشر الذي يضم أنصار الديانات الأخرى بما فيهم المسيحيون الذين لا يؤمنون بنفس قيمهم وأفكارهم.

وقد قام بعض الإستراتيجيين بالتوظيف الإيديولوجي السياسي للمفاهيم الدينية، منهم جين كير كبارتيك، وروبرت تيكر، وصموئيل هنتينجتون، وأصبح لهذا الفكر تأثير كبير ومتزايد بخاصة على الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية[5].

وطوال حقبة التسعينيات لم يرض المحافظون الجدد على أداء إدارتي جورج بوش الأب وبيل كلينتون، وذلك لعدم العمل الفعلي والتحفز لتحقيق أجندتهم السياسية، حيث يرون بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، "على نحو لا يليق بالمنتصرين"[6]. وهو ما أشار إليه جيمس وولسي - رئيس جهاز الاستخبارات سابقا بعد نهاية حرب الخليج الثانية- عندما قال: إننا لم ننه المهمة بعد في إشارة لعدم إسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين وهو ما أكده وليام كرستول - أحد أبرز منظري المحافظين الجدد- بقوله: "إن الكثير من الأمور المخيفة سلطت على العالم، لأن أمريكا خجولة جدا، وضعيفة ولا تؤكد ذاتها نهائيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة"[7].

وفي (يونيو) 1998 م وقع عدد من المحافظين (رونالد رامسفلد، وديك تشيني، وبول وولفويتز، والماي خليل زادة) على وثيقة حملت اسم "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، تهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم بعد أن انفردت الولايات المتحدة بزعامته إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، ووجهوا رسالة إلى الرئيس بيل كلينتون تطالبه بضرورة:[8]

- تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية الحليفة، وتحدي أمريكا لنظم الحكم المعادية للمصالح والقيم الأمريكية.

- زيادة ميزانية الدفاع لتحديث القوات الأمريكية، وتحمل مسؤولياتها العالمية.

- تعزيز ودعم عملية الإصلاح السياسي والحرية الاقتصادية في الخارج.

- قبول أمريكا بدورها الفريد في الحفاظ على عالم تواق للأمن والرخاء، حافظ للمصلحة الأمريكية، وصديق للمبادئ الحضارية الأمريكية.

وقد جاء نجاح جورج بوش الابن في الانتخابات الرئاسية عام 2000م، ثم وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ليشكلا دافعا لصحوة جديدة للمحافظين الجدد نجحوا من خلالها في تجسيد رؤاهم من خلال

السيطرة على مراكز صنع القرار الأمريكي، الشيء الذي عكس نجاح اليمين الأمريكي بشقيه السياسي المعروف اصطلاحا باليمين المحافظ الجديد، والديني المعروف اصطلاحا باليمين المسيحي الجديد.

أ. **التحولات في السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001:** لقد شكلت أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية نقطة تحول فاصلة، ليس فقط في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، وإنما في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة أيضا، إلى درجة دفعت المؤرخ الأمريكي بول كيندي إلى القول بأن "القرن الحادي والعشرين بدأ مع تلك الأحداث"[9] (الأحداث التي أعادت التفكير في الأسس التي ارتكزت عليها العلاقات الدولية منذ معاهدة "وستفاليا عام 1948م). ويرجع ذلك أساسا إلى عدة حقائق تمخضت عن هذه الأحداث من أهمها:

- بروز منظمات تخلق عملياتها تأثيرات إستراتيجية فيما يتصل بمضمون واتجاهات قضايا الأمن (القاعدة مثلا)، بالإضافة إلى العديد من الجماعات التي اصطلح عليها في القاموس السياسي الأمريكي بالجماعات الإرهابية، والتي تمارس العنف المنظم[10].

- إعادة الاعتبار للدولة بالطريقة الأمريكية، حيث كشفت أحداث سبتمبر عن حجم التهديد التي تمثله ظاهرة "الدولة الفاشلة" أو "الدولة المنهارة" التي تعصف بها الحروب القبلية والعرقية والفقر والجماعات... إلخ، إذ حددت السياسة الأمريكية أفغانستان نموذجا لهذه الدول التي أصبحت تمثل تهديدا للأمن العالمي، ولا يمكن للعالم أن ينصرف عنها، بل لابد أن يعيد ترتيبها سواء بالقوة أو بإعادة البناء، أو إعادة صياغتها سياسيا وثقافيا[11].

وفيما يخص ما يسمى "بالدولة الفاشلة" فقد ورد في التقرير السنوي الأول[12] الذي ساهم في إعداده كل من "صندوق دعم السلام "The fund for peace" وهو مؤسسة بحثية مستقلة، "ومجلة فورين بوليسي Foreing policy" الأمريكية، العديد من الدول العربية كالصومال، السودان، اليمن وحتى بعض الدول الخليجية، تحت اسم الدول التي تعاني عدم الاستقرار السياسي، كالمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

- إدخال القضايا الأمنية غير التقليدية التي كان يصطلح على تسميتها "الأبعاد غير العسكرية"، للأمن ضمن جدول أعمال الترتيبات الأمنية الإقليمية.

- كما سلطت أحداث سبتمبر الضوء على البيئة الثقافية في الدول العربية الإسلامية، وكيف يمكن أن تشكل

بطريقة غير مباشرة تهديدا للمصالح الأمريكية، بزعم أنها تشجع التطرف والإرهاب في نظر الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[13].

وبناء على هذه الحقائق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سعت منذ الوهلة الأولى لهجمات سبتمبر إلى تدويل الأزمة، بعد أن تبنت تكييفا خاصا لها باعتبارها حربا وليست عمليات معزولة، وصاغت الإدارة الأمريكية مبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا" مكرسة بذلك ثنائية الخير والشر في العلاقات الدولية، لتتمكن الولايات المتحدة من تشكيل التحالف الدولي ضد "الإرهاب" وقطع الطريق أمام أي قوة إقليمية أو دولية للمعارضة أو حتى التحفظ على الانضمام لهذا التحالف.

وبدأ تكريس إستراتيجية الهجمات الوقائية، تطبيقا لمبدأ القوة لروزلفت وتغليب مبدإ المصلحة الأمريكية لهنري كسنجر، حتى ولو كان على حساب مبادئ وقواعد المجتمع الدولي.

ب. التوجه العام للسياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر: لقد اختلف التوجه العالم للسياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر عن الأنماط السابقة للسياسة الخارجية[*]، حيث أخذت شكل "التدخلية الشاملة" مجسدة بذلك مبدأ التفوق الأمريكي كما صاغه المحافظون الجدد[14]، وسيتم هذا النمط بالتدخل الشامل الهادف إلى تغيير أسس العلاقات الدولية على نحو جذري، دون الاكتراث بالقيم الإنسانية أو بالسيادة الوطنية للدولة، ويعلي من قيمة الحرب على ما يسمى الإرهاب الدولي دون أن يكون أي اتفاق أو توافق أو تراض على هذا المفهوم ولا آليات احتوائه والتحكم فيه وفي مخاطره.

وأبرز ما في السياسة التدخلية الشاملة الأمريكية هو أنها ترتكز على عملية هندسة اجتماعية وسياسية وثقافية للمجمعات العربية والإسلامية، وهي سياسة قد تتطور إلى أشكال أخرى ترافقها أنواع مختلفة من الضغوط المباشرة وغير المباشرة، وهي بذلك ترجمة الاستنتاجات المشوهة التي انتهت إليها مراكز القرار الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اعتبرت أن أحداث سبتمبر 2001 م نتيجة مباشرة لأفكار دينية خطرة نتجت عن طريقة للتعليم الديني في العديد من البلدان العربية والإسلامية، الأمر الذي يستدعي إعادة تركيب العقلية الجماعية لهذه الدول والمجتمعات، حتى لا تمثل منبع خطر أو تهديدا للأمن الأمريكي والغربي بصفة عامة.

ج. أدوات السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001م: تنفذ الولايات المتحدة

الأمريكية سياستها الخارجية القائمة على مبدإ "التدخلية الشاملة" عن طريق مجموعة من الأدوات تنقسم إلى نوعين: يندرج الأول ضمن ما يسمى بالقوة الصلبة والثاني ضمن ما يسمى بالقوة الناعمة.

النوع الأول: أدوات القوة الصلبة

وتتركز بالأساس في الأدوات العسكرية والاقتصادية وتهدف إلى التأثير أو التغيير المباشر في توجهات بعض الدول، وتغيير مواقفها وسياساتها، ويمكن التطرق لهذه الإدارات فيما يلي:

1. **الأداة العسكرية** التي أصبحت وسيلة فعالة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية من خلال:

- تغيير الأنظمة السياسية (أفغانستان – العراق)[15].
- التوسع في سياسة الانتشار العسكري (السودان – اليمن – الصومال – أمريكا الجنوبية).
- (*)التوسع في تقديم المساعدات العسكرية في إطار الحرب على الإرهاب.

2. **الأداة الاقتصادية:** أصبحت بعد أحداث سبتمبر على أهمية بالغة، رغم اعتماد السياسة الخارجية الأمريكية على هذه الأداة قبل هذه الأحداث، وتعددت أشكال توظيفها كما يلي:

- سياسية القوائم واللوائح الخاصة بقرارات تمويل الحرب على الإرهاب... إلخ.
- سياسة العقوبات الاقتصادية.
- توظيف الموارد الإستراتيجية المهمة في العالم سياسيا.

النوع الثاني: أدوات القوة الناعمة

ينصرف مفهوم القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية إلى الأدوات غير المباشرة لممارسة القوة، والتي تقوم على الإقناع والتأثير في الآخرين من خلال منظومة القيم الأمريكية وتتضمن القوة الناعمة للأدوات التالية:

1. الأداة الدبلوماسية:

- تعتمد على توظيف المنظمات الدولية، والتدخل في آليات عملها.
- دبلوماسية التقارير المسيسة (حقوق الإنسان، الحرية الدينية، التنمية البشرية... إلخ).

2. الأداة السياسية: القائمة أساسا على التحول الديمقراطي والتحول السياسي.

3. الأداة الثقافية: حيث شكلت الصراعات الثقافية وصدام الحضارات إحدى أهم تداعيات أحداث سبتمبر 2001م.

4. الأداة الدينية: التي كانت انعكاسا للتيار المسيحي المحافظ.

ثانيا. السياسة الخارجية الأمريكية وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي:

أصبح التحول الديمقراطي في الدول العربية مكونا رئيسيا من مكونات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، وهو ما يمثل بحد ذاته تحولا جوهريا في تلك السياسة، التي ظلت توازن بصورة تقليدية بين صيانة مصالحها الحيوية وضمان استقرار الأنظمة السياسية الصديقة، ومطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى.

أ. التحول الديمقراطي في السياسة الخارجية الأمريكية قبل أحداث سبتمبر: رغم الدور الملحوظ الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في دعم قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي منذ سبعينيات القرن العشرين في العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوربا وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة[16]، إلا أنه من المؤكد أن قضية الديمقراطية لم تأت قط ضمن أولويات السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر، حتى وإن كانت هناك إشارات هامشية وظرفية ولاعتبارات براجماتية، وهو أمر تؤكده الخبرة التاريخية للسياسة الأمريكية تجاه هذا الجزء من العالم، وهو ما أكده مارتن أنديك – أحد الساسة السابقين – بقوله: "إن إدارة كلينتون قد قامت بترتيب صفقة مع حلفاء أمريكا، ظلت قائمة بشكل أو بآخر حتى 11 سبتمبر 2001، وقد قامت على أساس أن تقدم الدول العربية المعتدلة القواعد والتسهيلات للقوات الأمريكية لمساعدتها على احتواء الدول المارقة، وتدعم كذلك جهود واشنطن لإيجاد تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي مقابل أن تحجم واشنطن عن ممارسة أي ضغوط حقيقية على هذه الدول من أجل التغيير الديمقراطي"[17]. كما أكد ريتشارد هاس في خطاب أمام مجلس العلاقات الخارجية في 2002/12/23م على أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، الجمهورية والديمقراطية على حد سواء، لم تجعل من الديمقراطية أولوية بشكل كاف في العديد من أجزاء العالم الإسلامي، وعلى الأخص العالم العربي، ففي بعض الأحيان تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية النظر بتعمق في الأعمال الداخلية للبلدان العربية، لصالح تأمين تدفق متواصل من النفط، ولكبح التوسع السوفياتي والعراقي والإيراني، وللتعامل مع القضايا المتصلة

بالصراع العربي الإسرائيلي [...] وهكذا، ولإهمالنا تقديم المساعدة لتعزيز المسار التدريجي نحو الديمقراطية في العديد من علاقاتنا الهامة خلقنا ما يمكن تسميته بالاستثناء الديمقراطي. فأتتنا فرصة مساعدة تلك البلدان لكي تصبح أكثر استقرارا، وأكثر ازدهارا وأكثر سلاما، وأكثر تكيفا مع ضغوطات عالم في طور التعولم[18].

من خلال ما سبق يمكن أن ندرك بوضوح كبير موقع الديمقراطية في العالم العربي في سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث لم يكن يشكل إلا ورقة ضاغطة للابتزاز السياسي والاقتصادي على أساس برغماتي بحت.

ويرجع العديد من المفكرين والمختصين تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في العالم العربي قبل أحداث سبتمبر 2001، إلى أربع قضايا أساسية تتمحور حول:

1. محاربة المد الشيوعي: وهو أبرز أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أثناء مرحلة الحرب الباردة، وفي هذا الإطار دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الدعم والمساعدة للدول الحليفة والموالية، وهو ما يدل على أن طبيعة النظام السياسي لم تكن محددة لسياسة واشنطن تجاه الدول الأخرى، بل إن موقف هذا النظام من المد الشيوعي والاتحاد السوفياتي (سابقا) هو الأساس.

2. سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية بشأن تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق وتوفير الحماية اللازمة لمصالحها الإستراتيجية في العالم العربي بكل سهولة، ودون تضحيات تذكر، ويشجع على ذلك غياب أو ضعف آليات المراقبة والمساءلة والمحاسبة الشعبية للسلطة، وخاصة فيما يتعلق بالنفط وصفقات الأسلحة، القواعد العسكرية للقوات الأمريكية، حيث لا تعرف هذه النظم القائمة على شخصانية السلطة التعقيدات القانونية والإجراءات السياسية المرتبطة بعملية صنع القرار، والتي تضع قيودا على صلاحيات الحكام في العديد من القضايا الإستراتيجية للدول والشعوب، ومن هنا فإن الولايات المتحدة لم تتحمس لقيام أنظمة ديمقراطية في الدول الموالية لها، وذلك لتأمين واستمرار النظم غير الديمقراطية، التي تشكل الحامي للمصالح، وبالتالي تأمين بقائها واستمرارها معناه بقاء المصالح واستمرارها[19].

3. الإسلام والحركات الإسلامية السياسية: إن موضوع الإسلام والحركات الإسلامية السياسية - المهتمة بالمجال السياسي – من بين العوامل الهامة التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، خوفا من وصول هذه الحركات إلى السلطة، أو تعاظم دورها فيها، وهو ما يعد تهديدا للمصالح الأمريكية، وذلك لمواقف الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي من الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في الانحياز المطلق لإسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، كما ترفض هذه الحركات تبعية الأنظمة السياسية للولايات المتحدة، مما جعلها لا تتردد في التضحية بالمبادئ الديمقراطية لصالح المصالح[20].

4. أمريكا والصراع العربي – الإسرائيلي: يعتبر الصراع العربي – الإسرائيلي من بين العوامل ذات الوزن الكبير في عدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في العالم العربي، وبخاصة في تلك الدول الحليفة أو المعتدلة - كما تسمى في قاموس السياسة الخارجية الأمريكية - مثل مصر والأردن وحتى السعودية فيما بعد والسلطة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق في المضي في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأنظمة العربية وإسرائيل، وهي الاتفاقات المرفوضة شعبيا، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى غض الطرف بل وحتى تشجيع تلك الأنظمة على الممارسات القمعية مع شعوبها ضمانا لتنفيذ تلك الاتفاقيات وهو ما حصل مع مصر "كامب ديفد" أو بعد ذلك، وكذا الأردن، وكذلك السلطة الفلسطينية ضد كل من حركتي حماس والجهاد الإسلاميين المناهضتين لسياسات التنازل والتضحية"[21].

رغم هذا التجاهل من الولايات المتحدة الأمريكية للقضية الديمقراطية في العالم العربي، إلا أن بعض الأوساط الفكرية والخبراء حذروا من هذا المنحنى للسياسة الخارجية، وأكدوا على أهمية أن تجبر الولايات المتحدة الأنظمة العربية على اتخاذ خطوات نحو الديمقراطية، والسماح بتطور الوعي السياسي للشعوب، وضمان مبدإ الحرية والمشاركة، لأن ذلك هو الحافظ للاستقرار السياسي لهذه الدول، وهو الضامن للمصالح الأمريكية في المدى الطويل، كما تم حث الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الاجتهاد في التعامل مع الحركات الإسلامية المعتدلة وتكييف آليات التعامل مع أنظمة إسلامية مرتقبة، إذ

لا يتم ذلك إلا بفتح قنوات الاتصال بالحركات والأحزاب الإسلامية وتشجيعها على الاعتدال، واكتساب قابلية التعايش[22].

ب. انعكاسات أحداث سبتمبر والحرب على الإرهاب على السياسة الأمريكية تجاه قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي:

على إثر أحداث 11 سبتمبر 2001م دخل عنصر التحول الديمقراطي كأحد أبرز أدوات مكافحة الإرهاب باعتباره يمثل مصلحة وطنية، وأصبحت الدوائر الإعلامية والسياسية الأمريكية تستخدم وتشيع العديد من المفاهيم في هذا السياق، مثل الحكم الرشيد والتحول الديمقراطي كمطلبين رئيسيين لا يجوز التساهل بشأنهما باعتبارهما آلية لتمكين شعوب العالم من المشاركة في حكم نفسها بنفسها، وآلية رئيسية لاستئصال جذور الإرهاب والحيلولة دون تكرار أحداث سبتمبر، وتهديد الأمن والسلم العالميين.

أما فيما يتعلق بالديمقراطية في العالم العربي فقد ظهر اتجاهان متعارضان في السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر، فمن ناحية أعلنت الإدارة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب وهي حرب ستكون طويلة وممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب حسب التعريف الأمريكي لها. ومن أجل تنفيذ هذه الحرب فقد أثبتت الأحداث أن واشنطن بحاجة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات غير الديمقراطية، فضلا عن التعاون مع نظم تسلطية أو شبه تسلطية في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، ومن ناحية أخرى، فإن الإدارة الأمريكية كاملة الاقتناع أن غياب الديمقراطية يسهم بشكل أساسي في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف والإرهاب في العالم الإسلامي، والتعامل مع الأنظمة التسلطية الحليفة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية، وتشجيعها ومساعدتها سوف يغذي مشاعر العداء والانتقام وهو ما يهدد المصالح الأمريكية ورعاياها، ومن هنا، فإن القضاء على التطرف والإرهاب إنما يتوقف في جانب هام منه على نشر وتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

ولكن على الرغم من بروز قضية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي في الأجندة السياسية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، إلا انه لم يتم ترجمة ذلك إلى سياسات وخطط فاعلة ومؤثرة على أرض الواقع، خاصة وأن عملية البناء الديمقراطي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة، غير أن الاستعجال كان سمة التحرك الأمريكي.

ويبدو بوضوح سيطرة البعد الأمني على الإستراتيجية الأمريكية لنشر الديمقراطية والقيم السياسية الليبرالية في العالم العربي، لأن تشجيع التحول الديمقراطي والإصلاح في الدول العربية والإسلامية يهدف بالأساس إلى تحقيق المصلحة الأمريكية، ويعد إحدى الوسائل غير المباشرة لتحقيق أمنها القومي، وليس قناعة ذاتية بجدوى وأهمية هذه القضية.

ويجسد هذا الطرح الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن يوم 06 نوفمبر 2003 م في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية بمناسبة مرور عشرين عاما على إنشائها، حيث قال: "إن تساهل دول الغرب حيال انعدام الحرية، وذرائعها لذلك، في الشرق الأوسط، على مدى 60 عاما لم يحقق شيئا لجعلنا في مأمن، لأن الاستقرار في المدى البعيد لا يمكن أن يشترى على حساب الحرية، وطالما ظل الشرق الأوسط مكانا لا تزدهر فيه الحرية، فإنه سيبقى مكانا يتسم بالتشنج ومشاعر الامتعاض والعنف الجاهزة للتصدير، وعليه، فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية – يضيف بوش – سياسة جديدة وإستراتيجية أمامية حيال الحرية في الشرق الوسط، ومع انتشار أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تلحق ضررا كارثيا ببلادنا وأصدقائنا، سيكون من الطائش لنا أن نقبل بالوضع الراهن"[23].

وبناء على ما سبق اتضحت الإستراتيجية الأمريكية لدمقرطة العالم العربي من خلال إطلاق مبادرة " الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية" بشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط، حيث تم الإعلان عن هذه المبادرة في ديسمبر 2002م، ورصد مبلغ 29 مليون دولار لهذا المشروع، ثم مشروع "الشرق الأوسط الكبير" فيما بعد الذي شمل إضافة إلى الشرق الوسط شمال إفريقيا.

وقد ركزت الولايات المتحدة على صعيد الممارسة العملية على مجموعة من العناصر السلوكية الرئيسية لتنفيذ هدف التحول الديمقراطي، تتمثل في:

- زيادة الدور الذي تقوم به سفاراتها بالعواصم العربية لتنفيذ ومتابعة العمليات الديمقراطية في هذه الدول، بدءا من الرصد الدقيق لكل ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، مرروا بالاتصال الدوري والمستمر مع الأطراف السياسية الفاعلة سواء كانت الحكومات أو الأحزاب السياسية أو منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وذلك في إطار تنفيذ جولات من الحوار السياسي مع تلك الأطراف بشأن قضية التحول الديمقراطي.

- تكثيف الاهتمام بتقديم مساعدات ودورات تدريبية، وإقامة مؤتمرات تعاونية وورش عمل في جميع المجالات التي تعزز التحول الديمقراطي، مثل الشؤون السياسية والاقتصادية، والمشاكل الاجتماعية الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة وقضايا التعليم...إلخ، وذلك بهدف خلق حالة من الوعي السياسي والثقافي بالقضايا الديمقراطية، انطلاقا من أن ذلك سوف يوفر مناخا من الحراك السياسي نحو المطالبة بالديمقراطية، فضلا عن تمكين التيارات السياسية المهمشة في العملية السياسية من التحاور مع الأطراف الأخرى، حيث تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها كطرف ثالث في المعادلة لزيادة حجم الضغط على كل الأطراف لفتح العملية السياسية، وهو ما بدا واضحا من خلال فعاليات "منتدى المستقبل"، الذي تم تنظيمه في إطار مبادرة الشرق الوسط الموسع، الذي عقدت خلالها عدة مؤتمرات(*). ويتم خلال هذه المؤتمرات عقد لقاءات – Forum for the futur- دورية سنوية بين الحكومات ومجتمعات الأعمال والمجتمع المدني في الدول الأعضاء في هذه المبادرة وهي الدول الشرق أوسطية (العربية طبعا) ومجموعة الثمانية، حيث تؤمن الدول الغربية أن عدم الاستقرار في الدول العربية يضر بأمن ومصالح الغرب، لذلك تسعى القوى الغربية لدعم الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي والاقتصادي وإصلاح النظام التعليمي بها[24].

- إشراك الإدارة الأمريكية للمراكز البحثية، والمؤسسات الصحفية ومنظمات المجتمع المدني في عملية مساندة التحول الديمقراطي والإصلاح في الدول العربية، من خلال الدعم المالي لتلك المؤسسات، من الموارد المخصصة لذلك في الميزانية الأمريكية، وبعض الدول الأوربية المساندة، في هذا الإطار تم تخصيص مبلغ قدره 40 مليون دولار للمعهد الوطني للديمقراطية بهدف زيادة جهوده في مجال نشر الديمقراطية وبخاصة في الشرق الأوسط[25].

- تحفيز بعض الدول على الإصلاح والتحول الديمقراطي بإجراء اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن توقيع بعض الدول العربية اتفاقيات مع الاقتصاد الأمريكي يعتبر فرصة لخلق المزيد من فرص العمل بها وتشجيع الاستثمار الخارجي المباشر وزيادة صادراتها إلى الأسواق الأمريكية.

- اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الدبلوماسية الشعبية التي تهدف إلى تحسين صورتها في العالم العربي والإسلامي، هذه الدبلوماسية تعتمد على

برامج التوعية الإعلامية داخل المجتمعات العربية والإسلامية، للتعريف بقيم ومعايير الديمقراطية، وما ترمي إليه السياسة الأمريكية في المنطقة، طمعا في أن تكسب تلك السياسات نوعا من التفهم والقبول لدى كثير من الفئات في المجتمع العربي. كما تعتمد هذه الآلية على تشجيع إيفاد البعثات التعليمية من الدول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تخصيص ميزانية قدرها 430 مليون دولار من ميزانية وزارة الخارجية لهذا الغرض[26].

- متابعة العمليات السياسية المتعلقة بالانتخابات في الدول العربية، وتقديم المساعدات التقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء وتعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات.

- استخدام القوة إذا اقتضى الأمر ذلك، من خلال الضربات الوقائية والحروب الاستباقية لمحاصرة وإسقاط الأنظمة الاستبدادية التي لا تحترم حقوق الإنسان، والحريات السياسية والدينية، وترتكب جرائم إنسانية لأسباب سياسية، وتشكل تهديدا لدول الجوار، ولا تحترم قرارات الشرعية الدولية وهو ما حصل للعراق الذي توفرت فيه كل مبررات التدخل العسكري – حسب المفهوم الأمريكي – حيث تم احتلاله وإسقاط نظام صدام حسين، لتحقيق الديمقراطية للشعب العراقي، وتخليص المنطقة من مصدر حقيقي لتهديد الأمن والاستقرار والسلام العالمي بصفة عامة، وتدمير القوة النووية للعراق، لكن يبدو أن شيئا من هذا لم يتحقق إلى يومنا هذا، لا ديمقراطية بل فساد وعبث بالثروات، ولا وجود لأسلحة الدمار الشامل، ولا وضوح لخطة أمريكية لبلوغ أهدافها.

هذه مجموعة من العناصر تمثل أدوات هامة في السياسة الخارجية الأمريكية الرامية إلى دفع عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي سعيا إلى تشجيع بروز تيارات ديمقراطية أكثر تماسكا في المجتمعات العربية.

إن سياسات وممارسات الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر قد أوجدت ظروفا ومعطيات من شأنها الإضرار بقضية الديمقراطية في الوطن العربي من ناحية، كما أنها سوف تؤدي إلى استمرار هذه القضية على هامش أولويات السياسة الأمريكية (رغم محاولتها تأكيد العكس) من ناحية أخرى، ومن هذه الظروف والمعطيات ما يلي:

1. إن محاربة الإرهاب أصبح أحد أهم موضوعات السياسة الخارجية الأمريكية في

مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 2001م، لذلك أصبحت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأخرى محكومة في المقام الأول بدرجة تأييد هذه الدول للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، وليس بدرجة ديمقراطية النظم السياسة فيها. وهذا ما يدل على أن الولايات المتحدة مستعدة للتعامل وقبول الأنظمة غير الديمقراطية، طالما تؤيد توجهها وسياستها في مكافحة الإرهاب، وتفتح أراضيها أمام القوات الأمريكية، وتقدم الدعم المادي والبشري لذلك، والأمثلة الواقعية كثيرة[27].

2. إن الرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب والقائمة على إستراتيجية القوة والمواجهة العسكرية والأمنية لهذه الظاهرة، يضعف من مستوى ودرجة الاهتمام بالأسباب المؤدية لهذه الظاهرة، حيث تم تجاهل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسببة لها، فإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية قائمة على المواجهة الأمنية، فهذا يعني تقديم المساعدات الأمنية والإستراتيجية للأنظمة في العالم العربي لتعزيز قدراتها الأمنية لتكون جزءا مهما في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، مما يصعب معه- من جهة أخرى- مطالبة هذه الأنظمة أو الضغط عليها لاتخاذ خطوات جادة على طريق التحول والإصلاح الديمقراطي.

3. إن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر والتي صدرت في شكل العديد من القرارات والقوانين التي انطوت على تقييد بعض الحريات المدنية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، شكلت مساسا بجوهر النظام الديمقراطي الأمريكي، ويعتبر قانون مكافحة الإرهاب[*] والمعروف بقانون "حب الوطن" من أبرز القوانين التي صدرت في هذا السياق، حيث وسع من صلاحيات الأجهزة الأمنية، والأجهزة التنفيذية بصفة عامة، مما ترتب عنه تقييد بعض الحقوق والحريات المدنية، سواء فيما تضمنه من قرارات متعلقة بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الأجانب المتورطين في أعمال إرهابية، أو تلك المتعلقة بالتنصت على الاتصالات بين المعتقلين ووكلائهم من المحامين أو تأجيل تنفيذ الأحكام القضائية بالإفراج عن المعتقلين[28]، وغيره من مضامين هذا القانون، وهو ما خلق ردود أفعال واسعة سواء من داخل الولايات المتحدة أو خارجها، مما أدى إلى تحرك منظمات المجتمع المدني العالمي، وبخاصة ضد "معتقل غوانتانامو" والظروف اللاإنسانية للمعتقلين فيه، إذ بقي الكثير منهم لسنوات في المعتقل دون تهم توجه لهم ومن غير محاكمة.

في ضوء ذلك فإنه لا ينتظر - في نظر الشعوب العربية - من الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعدهم في كسر شوكة الأنظمة التسلطية في بلدانهم، وأن الشعارات الرنانة ما هي إلا خداع سياسي لخدمة المصالح الأمريكية.

■ إن سياسة الحرب على الإرهاب شكلت ذريعة أساسية للعديد من الأنظمة السياسية في الدول العربية لإحكام قبضتها على الحياة السياسية وزيادة إجراءات القمع والتسلط، وتقييد الحريات، والاعتداء على حقوق الإنسان... إلخ، وهو ما أكده تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2002م، حيث رصد الكثير من مظاهر التراجع في سجل حقوق الإنسان في العديد من دول العالم، بما في ذلك دول عربية[29].

■ إن اعتماد المفهوم الأمريكي للإرهاب وسياسات وآليات مكافحته، يؤدي إلى الكثير من الانشقاقات المجتمعية في الدول العربية، وبخاصة عندما تطالب الإدارة الأمريكية من الأنظمة العربية اتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات وحتى أحزاب سياسية، تعتبر - حسب النظرية الأمريكية - إرهابية، والإشكال هو أن العديد من هذه التنظيمات والجماعات مشروعة النشاط ومعترف بها من قبل النظم الحاكمة، ودستورية التكوين والتمويل والنشاط. بل ولها تمثيل في المجالس المنتخبة، ولها وزن في الخريطة السياسية كحزب الله في لبنان، حركة حماس في فلسطين، الإخوان في مصر والأردن... إلخ.

وبهذا المعنى فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقيم وزنا للأسس الشرعية السياسية في الدول الأخرى، كما أن إقدام الأنظمة الحاكمة على تنفيذ السياسة الأمريكية يؤدي إلى خلق صراعات داخل هذه الدول، قد تصل إلى حد الحروب الأهلية في بعض الحالات (فلسطين) الأمر الذي يهدد ليس فقط قضية التحول الديمقراطي، بل كيان الدولة بالتقويض والانهيار.

وعلى ضوء ما سبق، فقد طالب العديد من الباحثين والخبراء من الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث سبتمبر 2001م، بضرورة التحرك الجاد والفعلي على عدة مستويات من أجل محاصرة مظاهر التطرف والعنف والكراهية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي وذلك من خلال:[30]

1. الضغط على الأنظمة السياسية في الدول العربية والإسلامية لاتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي من ناحية، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى

باعتبار أن ذلك يسهم في تجفيف منابع التطرف والعنف.

2. التراجع عن الانحياز الكلي لإسرائيل في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي، ومراجعة السياسة الأمريكية بما يحقق التحرك بجدية وفاعلية من أجل التوصل إلى تسوية متوازنة لهذا الصراع، تضمن في جانب منها تحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، باعتبار أن أحد مصادر الكره والحقد للولايات المتحدة وتهديد مصالحها في العالم العربي والإسلامي، هو سياستها المؤيدة لإسرائيل، وهو ما يجعل الشعوب في هذه الدول رافضة لكل ما يقدم لها من الولايات المتحدة ولو كان ذلك في صالحها.

3. العمل الجاد على إقامة نظام دولي أكثر عدالة وإنصافا، يتم تمكين الدول المهمشة من المشاركة فيه من خلال تفعيل الآليات السياسية والاقتصادية وسياسات الشراكة وزيادة الاعتماد المتبادل... إلخ، لأن الاختلال الحاصل في النظام الدولي في ظل تصاعد المؤثرات السلبية للعولمة يغذي مشاعر العداء والكراهية وروح الانتقام من الولايات المتحدة التي ينظر لها كقوة إمبراطورية تسعى من أجل الهيمنة والسيطرة متجاهلة الأبعاد الأخلاقية والإنسانية للتعامل الدولي.

وعليه، يمكن تأكيد فرضية أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع في أجندة سياستها الخارجية إعادة ترتيب المنطقة العربية وفق ما يتماشى والإستراتيجية الأمريكية المبنية على مجموعة من المفاهيم الجديدة للأمن والمصالح والأدوات التي يمكن أن تحقق أفضل النتائج، هذه المفاهيم ترتبت عن التغيرات العاصفة التي طرأت على المنظومة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

هذا ما يجعلنا نؤكد أن الديمقراطية في العالم العربي ليست من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، فهي ليست هدفا بقدر ما هي وسيلة لتحقيق المصالح.

الهوامش:

(1) Henry Kissinger, "A post cold war agenda". Newswek, Janaury 28, 1991, p. 128.

نقلا عن: أشرف سعد العسوي، "السياسة الأمريكية تجاه النظام الإقليمي الخليجي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001- 2007"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007م، ص 98.

(2) هالة سعودي، "السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية"، في: أحمد يوسف أحمد ممدوح حمزة (مقدمان)، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 90.

(❖) الرئيس رونالد ريغن، قصف ليبيا، سنة 1986 م.

❖ جورج بوش الأب، حرب الخليج الثانية، 1991 م.

❖ بيل كلينتون، العراق 1998 م، السودان (مصنع الشفاء).

❖ جورج بوش الابن، العراق 2003م.

(3) للمزيد من التوضيح على هذه الوثيقة يمكن الرجوع إلى:

Condollezza rice, campaign 2000: promoting the national Interest, Foreign Affairs, Janaury/ Februray 2000. (http:// foreign affairs. Org/ 2000 0101 faessay 5/ condollezza- rice/ Campaign. 2000. promoting the. national – Interest. html)

(4) Joshua Muravchik, the imperative of American leader ship a challenge to neo -Isolatinism, (washington: AEL Press, 1996), pp. 252 - 274

(5) أميمة عبد اللطيف، المحافظون الجدد، قراءة في خرائط الفكر والحرية، ط1 ، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003).

(6)Robert Kagom, "The benevolent Empir" ,Foreign policy, No, III (1998), pp. 24 – 35.

(7) سعد العيسوي، مرجع سابق،ص 103.

(8) Prject for the new American century, (htt//www.New american century Org/iraq midd/ eeast 2000-1997.htm).

(9) رضا هلال، الإمبراطورية الأمريكية، ج III، ط 1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص 6.

(10) محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد 127، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2003)، ص ص 28 – 29.

(11) رضا هلال، مرجع سابق، ص 6.

(12) للمزيد من الاطلاع على هذا التقرير الذي يضم 60 دولة الأكثر قابلية للفشل يمكن الرجوع إلى:

The Failed states Index, Foreign policy & the fund for peace, July/ August 2005 Chttp://www. Foreign policy. com/story/ cms.php? story id = 30 98.

(13) سعد العسوي، مرجع سابق، ص 176.

(❖) لقد اعتمدت السياسة الأمريكية أربعة أنماط هي:

- الانعزال والاعتماد على الذات.
- الاعتماد على الخارج.
- عدم الانحياز.
- التنوع.

(14) Richerd N. Haass. Intervention the use of american military force inthe post – gold war (wasclington: carnegie endowment for warld peace, 2002), p. 51.

(15) مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي،" مجلة السياسة الدولية، العدد 152، يوليو، ص 69.

(❖) في دراسة أعدها "مركز معلومات الدفاع" بالولايات المتحدة الأمريكية حول المساعدات العسكرية في الأربع سنوات التي تلت أحداث سبتمبر2001 م، تبين أن إجمالي المساعدات التي قدمت بعد هذه الأحداث يفوق ما قدم خلال 12 سنة السابقة لها.

(16) حسنين توفيق إبراهيم، "الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي"، دراسات إستراتيجية، العدد 130، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2003)، ص 05.

(17) Martin Indyk "Back to bazar", Foreign Affairs, vol 81, N° 1, (Janaury/ February 2002), p. 77.

(18) إبراهيم توفيق، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 05.

(19) إبراهيم توفيق، المرجع نفسه، ص 11.

(20) Augustus Richard Narton, "Rethinking United states policy toward the muslim word", current history, vol 98, N° 625, February 1999,p.93.

(21) Curtis R. Rayan, "Peace bread and riots: Jardan and International Monterey Fund", Middle East Policy, vol VI, N° 2, (October 1998).

(22) جون إل إسيوزيتو، "الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية" في: فيبي مارو، وليم لويس (محرران)، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (ت: عبد الله جمعة الحاج)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1996).

(23) Remarks by the president at the 20th anniversary of the national Endowement for democracy, united states chamber of commerce, Wachington, D.C, November, 2003; (http: www.white house. gov/ news/ releases/ 2003/11/2003 1106 – 2 html).

(❖) تم عقد ثلاثة مؤتمرات:

- المؤتمر الأول: في المغرب: في ديسمبر 2004.
- المؤتمر الثاني: في البحرين، 2005.
- المؤتمر الثالث: الأردن: ديسمبر 2006.

(24) ثمن الحرية! تقييم برنامج أمريكا لدعم الديمقراطية العربية، تقرير واشنطن، العد (81)، 21 أكتوبر 2006، (http://www.taqrir.org/ shawarticle cfm? Id = 494) (تصفح الموقع بتاريخ: ماي 2008م).

(25) This the text of a "working paper "circulated by the united states in preparation for the G – 8 summit scheduledfor June 2004 the document is in three parts:(http.//www.al-bab.com/ arab/ docs/ international/ gmep 2004, htm).

(26) سعد العسوي، مرجع سابق، ص 209.

(27) للمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى:

Paula J. Dobriansky and thomas carothers, "Democrary promotion", Foreign affairs, vol 82, N° 3, (mai/ June 2003), p.55.

(❖) "حب الوطن" هو قانون مكافحة الإرهاب رقم 56 – 108 للكونجرس الصادر بتاريخ أكتوبر 2001.

(28) للمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى:

بروس أكرمان، "قانون الطوارئ الأمريكي: إرهاب ضد إرهاب"، وجهات نظر، العدد 39، أفريل 2002.

وكذلك:

منار الشوربجي، "الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحادي عشر من سبتمبر"، المستقبل العربي، العدد 285، نوفمبر 2002.

(29) للمزيد من الاطلاع على سجل حقوق الإنسان في العديد من الدول وعلى رأسها الدول العربية يمكن الرجوع إلى:

- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولي 2002 وما تلاه.

(30) William B. Quandt, "American and the war on terror". Middle East policy, vol VIII, N° 4; (December 2001),p.101.